شروط المشاركة

- يجب أن يكون العمل بحثا قانونيا أصيلا غير منقول ولا منشور من قبل.
- البحوث المقدمة لا ترد إلى أصحابها.
- لا يقبل البحث إلا بعد إرساله كاملا وفقا لجدول المواعيد أدناه.
- لغة الملتقى العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية.
- تكتب المداخلات بخط 14 Simlified Arabic للعربية أو 12 Times new roman للغات الأجنبية.
- يتم التهميش وإيراد المصادر والمراجع في نهاية كل صفحة وبشكل كامل ودقيق.
- أن لا تتعدى البحوث 20 صفحة، وفي كل الأحوال مدة العرض لا تتعدى 15 دقيقة.-
- لا تتكفل اللجنة التنظيمية لليوم الدراسي بإقامة وتنقل المشاركين في الملتقى.
- ترسل المداخلات كاملة قبل 10 مارس 2020، على أنه لا تبرمج أي مداخلة إلا بعد إرسال النص الكامل.
- تاريخ إرسال دعوات المشاركة: 2020/03/15/ جميع المراسلات تكون على البريد الإلكتروني:

colloque.droit.biskra@gmail.com

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم الحقوق

مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع

فرقة البحث: اثر الاتفاقيات الدولية على التشريع الداخلي

ينظمان يوما دراسيا حول:

اثر القواعد الدولية على الحماية الوطنية لحقوق الإنسان في الجزائر

يوم 17 مارس 2020

بمقر كلية الحقوق والعلوم السياسية - القطب الجامعي شتمة

إشكالية اليوم الدراسي

بعد سبعة عقود من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا يثور الجدل حول أهمية حقوق الإنسان نظرا للتأصيل الدولي لفكرة عالمية حقوق الإنسان، وأي تشكيك في عالميتها هو تشكيك في حقوق الإنسان نفسها، نظرا لبروز مجموعة من النظم العالمية والإقليمية والوطنية الدالة على أن حقوق الإنسان أصبحت محل تعبئة وتنظيم عابر للحدود، فبعدما كانت حقوق الإنسان "مجالا حصريا" للدولة أصبحت اليوم مركزا للجهود الحكومية، البين حكومية وغير الحكومية على حد سواء.

مما ساهم في تكاثر الأنظمة المتعلقة بحقوق الإنسان التي خلقت نوعا من الضبابية والالتباس عند الإعمال الفعلي لحقوق الإنسان خاصة وأن العلاقة بين الأنظمة الوطنية، والدولية يطرح عدة إشكاليات تتداخل فيها تجاذبات التكامل والتضاد، التنازع الإيجابي والسلبي، ، لذا وجب التمحيص في طبيعة العلاقة التي تربط مختلف الآليات الدولية والوطنية لحقوق الإنسان.

وإذا كانت سيادة الدولة تقلصت في مجال حقوق الإنسان فهي لم تندثر، باعتبار أن العالمية تتأسس على دور الدولة في إنفاذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان داخليا، مما جعل العالمية واقعا قانونيا وطنيا رهينا بإرادة المؤسس الدستوري والسلطات الثلاث داخل كل دولة.

فالالتزامات الدولية لحقوق الإنسان تكتسب فعاليتها من إدماجها في الأنظمة الوطنية للدول حتى يستطيع الأفراد الاحتجاج بالحقوق المكفولة في مواجهة دولهم. لكن سبل إدماج الاتفاقيات الدولية في الأنظمة الداخلية تختلف باختلاف التقاليد القانونية للدول واختلاف الالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات.

أدت العولمة إلى تطور القانون الدولي وتعميق تفاعله مع القانون الوطني حيث أصبح القانون الدولي ينظم مجالات كانت بالأمس من ضمن سيادة الدول ويتجلى ذلك بوضوح في مجال حقوق الإنسان باعتبار أن الأحكام المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان تساهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في النظام القانوني الداخلي للدول. لذا ستتمحور إشكالية اليوم الدراسي حول كيفية تأثير القواعد الدولية على الحماية الوطنية لحقوق الإنسان؟

وحتى نلم بكل جوانب الموضوع نحاول أن نطرح المحاور التالية للبحث فيها:

محاور اليوم الدراسي:

المحور الأول: إشكاليات العلاقة بن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الوطني

1- خصوصية القانون الدولي لحقوق الإنسان.

2- نفاذ القاعدة الدولية في القانون الوطني.

3- تداخل الآليات الدولية مع الآليات الوطنية لحقوق الإنسان.

المحور الثاني: الحماية القانونية الوطنية لحقوق الإنسان

1- الحماية الدستورية لحقوق الإنسان.

2- الحماية التشريعية لحقوق الإنسان.

المحور الثالث: الحماية الوطنية المؤسساتية لحقوق الإنسان

1- الحماية القضائية لحقوق الإنسان.

2- المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان.

اللجنة العلمية لليوم الدراسي

الرئيس الشرفي: أ.د عبد الرؤوف دبابش عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

رئيس اليوم الدراسي: أ.د عبد الحليم بن مشري مدير مخبر الاجتهاد القضائي

رئيس اللجنة العلمية لليوم الدراسي: د. محمد جغام